

السؤال الأول (4 نقاط): شرح المصطلحات:

- المفهوم الحضاري للمستقبل لزكي الميلاد: المفهوم الحضاري للمستقبل لزكي الميلاد هو: " ليس بالضرورة المستقبل الذي يريده الآخرون لنا)... (نحن من يجب أن يختار طريقنا إلى المستقبل)... (من الماضي والحاضر نتعلم) كيف نبني مستقبنا، المستقبل الذي يجب أن نذهب إليه، لا أن ننتظره أن يأتي إلينا، لأنه حينئذ لن يأتي، ولن يأتي. وحينما نقرر الذهاب إليه، فلن نصل إليه إلا بالإعداد والتحضير".
- فكرة استرجاع المستقبل لعالم الاستشراف المرحوم المهدي المنجرة: تلخص فكرة استرجاع المستقبل، في دعوة دول الجنوب إلى استنهاض قدرتها الكامنة من أجل صناعة مستقبلها وفق إرادتها، والمشاركة في بناء عالم لا يقترن مستقبله بصورة واحدة (تعتبر عن مصالح الدولة الأكثر تطورا)، وإنما بصور متعددة.

السؤال الثاني (8 نقاط): تعتمد السيناريوهات، التي تؤكد أن الأسواق الناشئة الرئيسية بقيادة الصين ستكون من ضمن أكبر الاقتصادات حجما في آفاق 2050، على أربعة محددات للنمو الاقتصادي تشمل: تراكم رأس المال المادي، العمالة، تطور رأس المال البشري، والتقدم التقني. ما هي نقاط القوة التي تتمتع (وستتمتع) بها الأسواق الناشئة في المحددات السابقة الذكر حتى آفاق 2050.

تراكم رأس المال المادي: نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الأسواق الناشئة، فقد أصبحت تمتلك فوائض هامة مكنتها من تجسيد نفقات استثمارية ضخمة، إلى جانب تحسين مناخ الاستثمار الذي ساهم في فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية المباشرة. أدى هذا إلى تحقيق تراكم هائل في رأس المال المادي، وسيستمر في المستقبل، نتيجة استمرار تحسين مناخ الأعمال واتساع حجم السوق، وسيساهم ذلك عمليا في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

العمالة: تتميز الأسواق الناشئة الرئيسية بالوزن الديموغرافي الكبير كما في حالي الصين والهند، مع أهمية السكان في سن العمل في إجمالي العمالة. ولا شك أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، مع ضمان برامج تكوين وتعليم واسعة النطاق وذات نوعية جيدة، ومتلائمة مع أسواق العمل، مكنت من توظيف ملايين من العمالة خاصة في المناطق الصناعية الكبيرة، والتي بدورها أصبحت منتجة ومساهمة في خلق الثروة والصادرات، فتوسعت بذلك الطبقة المتوسطة، وانخفضت معدلات الفقر وزاد الاستهلاك المحلي. سيستمر هذا الوضع في المستقبل في ظل استمرار معدلات النمو الديموغرافي في هذه الدول.

تطور رأس المال البشري: حرصت الأسواق الناشئة في الإصلاحات التي اعتمدها على تطوير أنظمة التعليم والتكوين شديدة الارتباط بحاجات أسواق العمل من اليد العاملة. وبعد مرور سنوات، تتميز الأسواق الناشئة بمستويات تعليم وتكوين مرتفعة، توفر يد عاملة مكونة تكوينا عاليا قريب مما هو موجود في الدول المتقدمة. إن استمرار هذا التوجه أكيد بفعل الالتزام الجماعي على تطوير المعاهد والجامعات لتكون قاطرة للتنمية.

التقدم التقني: خلافا للعقود السابقة التي تميزت بهيمنة الدول المتقدمة على موضع التقدم التقني، استطاعت الأسواق الناشئة تضيق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في العديد من المجالات. تتمثل العوامل المساهمة في ذلك في الاهتمام بالبحث والتطوير، وزيادة مخصصاته، إلى جانب استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويل التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية. أدت هذه العوامل إلى امتلاك الأسواق الناشئة قاعدة صلبة في مجال البحث والتطوير، وستزداد المنافسة بينها وبين الدول المتقدمة في هذا المجال في المستقبل.

- **السؤال الثالث (8 نقاط):** تربع الدولار كعملة احتياط على الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولا يزال إلى اليوم. استشراف إمكانية استمرار هذا الوضع في آفاق 2050 أخذنا بعين الاعتبار عاملين. أولهما تغير موازين القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق (الصين). وثانيهما هو العوامل المحددة لعملة الاحتياط ممثلة في: انفتاح وتطور النظام المالي خاصة وجود سوق

سندات حكومية وخاصة تتمتع بالعمق والسيولة؛ وجود سياسة نقدية ذات مصداقية وشفافية تحقق استقرار الأسعار؛ قدرة اقتصاد البلد على امتصاص الصدمات المالية والحقيقية؛ وتمتع البلد بقوة عسكرية، وتناسق سياسي بين مؤسساته، ونفوذه الجيوسياسي عالميا.

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بمختلف الخصائص السابقة الذكر، ما يجعل الدولار عملة احتياط دولي. تتمتع الصين (وبالتالي اليوان) بحجم اقتصاد يشهد زيادة مستمرة، وسيكون الأول في حدود 2030، لكن مع وجود قيود على حركة رأس المال. تعتبر في الصين أقل نموا في مجال الأسواق المالية. مع استمرار تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في سوق السندات. تتميز الصين بأداء جيد في السياسة النقدية وتحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار، لكن مع اتجاهها إلى تجسيد مزيد من الانفتاح المالي، يشكل تحقيق هدف استقرار الأسعار في الصين تحديا رئيسيا للسياسة النقدية. تعتبر للصين التي تتميز بقدرتها الكبيرة على مواجهة الصدمات الالية والحقيقية. تعتبر الصين متناسقة جدا في قراراتها السياسية. أكثر من هذا، يتزايد تواجد الصين الاقتصادي والعسكري عالميا، ويتخذ ذلك أبعادا استراتيجية تضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. نظرا لجوانب القوة السابقة الذكر، تتميز الصين رغبتها في تدويل عملتها. مما سبق، يمكن القول أن اليوان منافس محتمل وقوي للدولار.

مما سبق، يمكن أن يتجه العالم ليكون متعدد الأقطاب في المجال النقدي، وبخاصة بين الدولار واليوان، ويتطلب الأمر من الصين تحرير نظامها المالي، وتشجيع تطوير سوق سندات حكومية محلية باليوان تأخذ طابع دولي، توفر أصولا دولية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يعني استمرار الدولار كعملة احتياط دولي لمدة طويلة، مع تناقص مكانتها لصالح اليوان خاصة، من دون هيمنته على النظام النقدي والمالي العالمي، بل يتطلب الأمر صدمات عميقة وتستمر لمدة طويلة، على غرار تراجع مكانة الجنيه الإسترليني بعد حربين عالميتين وأزمة الكساد الكبير. في هذا الصدد، تسارع هذا التوجه جراء التحديات الكبيرة التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أزمة الرهن العقاري لعام 2008، لزيادة نسبة الشيوخة، ووجود شكوك في استدامة النفقات في موازنة الولايات المتحدة، تحت تأثير أزمة الرهن العقاري والتي تزامنت مع برامج ضخمة لإنقاذ المؤسسات المالية والشركات، فيد &P، والحلاب الروسية الأوكرانية، ما يعني أن عرض الأصول (أذونات الخزينة) من طرف الولايات المتحدة لتغطية الطلب عليها (من الدول النفطية والأسواق الناشئة الصناعية) لا يمكن أن يستمر مدة أطول إلا بتقوية الولايات المتحدة لإطار الموازنة العامة، وتعزيز قدراتها المالية لضمان استمرار سيولة سوق السندات.